Wilbur Crane Eveland,

Ropes of Sand

حبـــال الرمـــل

(London and New York: W.W. Norton and Company, 1980), 382p.

د. غسان سلامة

○ إزاء أجهزة مخابرات دولة كبرى ، ينتاب المرء أحياناً شعوران متناقضان . فهو من ناحية يرى ، أو بالأحرى ، يتصور ، أن نشاط هذه الأجهزة جزء أساسي أو على الأقل مهم ، من مجمل عملية صنع القرار وتنفيذه في الدولة المعنية . وهو ، من زاوية أخرى ، يعرف أن إمكانيات معرفته المتقدمة لتركيب ونشاط وأهداف ووزن هذه الأجهزة الفعلي ، إمكانيات محدودة ، خصوصاً إن لم يستند الباحث بدوره إلى معلومات عنها من خلال أجهزة تعاديها .. في حالتنا ، يصعب التكلم عن نشاط المخابرات الأميركية ، أو السوفياتية ، أو حتى ما دونهما من الدول والأجهزة ، بل تصعب الكتابة عن المخابرات الاسرائيلية دون أن يتنازع الباحث تياران : إما السكوت ومحاولة التناسي بالنظر للطابع اللاأكاديمي إجمالاً للنشاطات بل لوسائل الاستعلام عنها ، أو على العكس من ذلك : التراخي إلى منطق **مؤامراتي** ، يرى « أصابع » وكالة الاستخبارات الأميركية ، أو السوفياتية ، أو غيرها وراء كل ما يحدث ، تسيّر من وراء الكواليس مجاري الأمور .. وإذا كان الباحث الذي يتبنى هذا المنطق لا يحصل على معلوماته عن أحد هذه الأجهزة إلا عن طريق هذا الجهاز نفسه . أي إذا كانت كل معلوماته هي بالتحديد من نتاج هذه الأجهزة ، فإنه قد يتساءل عما إذا كانت هذه المعلومات تقصد تضليله وتوجيهه صوب متاهات لا جدوى منها تجعله غافلاً عمّا يقوم به الجهاز في حيّز آخر .

لا ، ليس من السهل تناول الموضوع ، ولكن هل من مجال للتغاضي عنه ؟ لتناسي أن المخابرات ، أداة خطيرة بيد الدول لجمع المعلومات وتصنيفها ووضع قرار إزاءها ، وفي بعض الحالات لتنفيذ ذلك القرار بنفسها ؟ والكتاب الذي نشره مؤخراً ، أحد موظفي وكالة الاستخبارات الأميركية عن سنوات عمله بخدمتها في مشرقنا العربي ، تؤكد دور الوكالة ، وقوتها ، وضخامة وسائلها في منطقة ، كانت في المرحلة المدروسة تحتضن خطوات عبد الناصر العربية ، وتتفتت فيها الأنسجة المعقدة من أيام إيدن وموليّة ونوري السعيد . فلنحاول تتبع مسرى مذكراته ، علّ في ثناياها ما يضيف إلى معرفتنا عن تاريخنا المعاصر .

○ كان عاطلاً عن العمل ، في الثانية والعشرين من عمره ولا يحب الحياة إلى جانب عائلته في إحدى مقاطعات الغرب الأميركي ، عندما قرر التطوع في الجيش الأميركي في ١٣

شباط / فبراير ١٩٤٠ ، أياماً بعد إعلان بريطانيا الحرب على المانيا . ولم تمر سنة إلا وكان أحدهم ، من الأعلى مرتبة ، قد لحظ فيه مزايا مفيدة لغير استعمال السلاح فأدخل في جهاز الاستخبارات العسكرية وبدأ تدريبه على تنفيذ المهمات التي سوف تطلب منه . ثم دخل الحياة الفعلية ، فمارس مهنته الجديدة في الولايات المتحدة نفسها ، في بنما ، ثم في المانيا ، في الأسابيع الأخيرة من الحرب العالمية الثانية . وبانتهاء الحرب انتهت مهمته وعاد للعمل في شركة تجارية في نيويورك ما لبثت أن أعلنت إفلاسها . فاضطره ذلك إلى البحث عن عمل جديد (٢٩ سنة ، مع زوجة وولد) . وصادف أن كانت أزمة برلين قد بدأت وأن الاستخبارات العسكرية كانت تعيد الاتصال ببعض موظفيها السابقين لمواجهة الضغط السوفياتي . فعاد إيفلاند إلى الجهاز في آخر ١٩٤٧ . وطلب منه تعلّم لغة أجنبية . كان الجهاز يبدأ ، في الأيام التي تلي ، دروساً مكثفة في الروسية والصينية والعربية . إختار إيفلاند الثالثة . ويبرر ذلك في كتابه باكتشافه صلة قربى بعيدة مع تشارلز ريتشارد كرين ، موفد الرئيس ولسن للمنطقة غداة الحرب العالمية الأولى ، مما أثار فيه رغبة شديدة بالتعرفّ إلى إبن عم جدته الراحل . ويكاد القارىء يقول : لو أن زوجته كانت تحب القوارير الصينية من عصر سلالة مينغ ، لما كنا اليوم نكتب عنه . وهو يقول ببساطة : « حتى ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩ لم أكن على حد علمي قد التقيت عربياً واحداً ولم تكن لديّ صورة عما يمكن للغة العربية أن تكون » (ص ٤١) . ستة عراقيين وفلسطيني علموّه العربية في مدرسة الوكالة الخاصة ، فبدأ حياته الجديدة ملحقاً عسكرياً في السفارة الأميركية ببغداد .

○ **يؤكد إيفلاند ، في كلامه عن العراق** (من آخر ١٩٤٩ إلى آخر ١٩٥٢) ، حدة المنافسة البريطانية ـ الأميركية وانقسام الأميركيين حولها . « كان مقر السفير البريطاني في بغداد (براد شو ماك) مصدر كل القرارات المهمة المتعلقة بالعراق ... » (ص ٤٤) ، أما السفير الأميركي ، فكان بالمقابل ، « مقتنعاً بأنه ليس للولايات المتحدة دور هناك وكان لذلك مرتاحا لتسلّم السفير البريطاني مهمة حماية مصالح الغرب في العراق . أما التوازن بين نفوذ البلدين ، فكان يتم التفاوض عليه في سفارة واشنطن في لندن أو في السفارة البريطانية في العاصمة الأميركية » (ص ٤٥) ويشير إيفلاند إلى أن مسؤول السي آي آي (C.I.A.) في بغداد كان متقبلاً لفكرة أن النفوذ البريطاني في العراق لا يتزحزح . لكن إيفلاند توصل إلى قناعة أخرى ، « إن محادثاتي مع رسميين عراقيين ومع الضباط ، لم تدع لدي شكاً بأنه كان يسعدهم أن يجد البريطانيون أنفسهم مرغمين على الرحيل » .

عاد إيفلاند إلى واشنطن في مطلع ١٩٥٣ مع بدء إدارة ايزنهاور حيث سُلّم موضوع ميزان القوى العسكري العربي ـ الاسرائيلي . ومن العناصر المثيرة للانتباه في هذا المجال : سيطرة البحرية الأميركية شبه الكاملة على صنع القرار الأميركي فيما يخص منطقتنا على حساب وزارة الخارجية ولكن ذلك لن يلبث أن يتطور ، فوزير الخارجية الجديد (جون فوستر دالاس) ليس رجلاً عادياً ، وإمكانياته غير محدودة بالنظر لموقعه المميز إزاء الرئيس ، ولفرضه أخيه ألن مديراً عاماً لوكالة الاستخبارات .

○ **هنا يدخل الكتاب حيّزه المهم إذ يلقي على السياسة الأميركية أيام ايزنهاور (١٩٥٣ ـ ١٩٦٠) أضواء جديدة** . كان جون فوستر دالس وريث سلالة طويلة من رجال السياسة الأميركيين البارزين ، وقد تميز ، خلال الحرب العالمية الثانية بعداء شديد لبريطانيا ولفرنسا وللاتحاد السوفياتي ، جعله سنة ١٩٥٣ يرى في نمو النفوذ السوفياتي الخطر الأول على أمن الولايات المتحدة . إزاء المنطقة عُرف عنه مساعدته إسرائيل على دخول

الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ ، رغبته في تنشيط وتوسيع دور وكالة الاستخبارات ورحلته للمنطقة في أيار / مايو ١٩٥٣ حيث اتخذ موقفاً حماسياً من اللواء نجيب « جورج واشنطن مصر » حسب تعبيره ومن قيادة الثورة .

لكن إيفلاند ليس في قلب السياسة ، بل هو عنصر ثانوي في تنفيذها . لذلك لن ترى السياسة بمجملها إلا من خلال نافذة مساره الشخصي . ولكن بالرغم من هذه الحدود ، فشهادته مفيدة . منه نعرف مثلاً أن إعادة تقويم السياسة الأميركية في اجتماع سفراء واشنطن في المنطقة (القاهرة - آب / أغسطس ١٩٥٣) لم تتضمن ، بتدخل مباشر من دالاس للرد على سفيره الجديد في بغداد ، أية إعادة نظر في هيمنة لندن على العراق . ومنه نعرف أيضاً أن الملحق العسكري الأميركي في تل أبيب ما انفك ينبه رؤساءه إلى القيود القاسية التي كانت إسرائيل تفرضها على تحركاته ، « فكانت معلوماته تأتي فقط من خلال الاستخبارات الاسرائيلية » . بينما كان زملاؤه في الدول العربية ، في منأى عن أية قيود ، يتحركون « كسمك في الماء » . ويشير إيفلاند ، في مجال آخر إلى وثيقتين تبناهما مجلس الأمن القومي سنة ١٩٥٤ ، تحتوي إحداهما على خطط تفصيلية لتدمير المنشآت النفطية في منطقة الخليج إزاء خطر سوفياتي داهم . كما يعطي الكاتب بعض الاشارات عن انكباب الوكالة على بناء السافاك الايرانية .

○ لكن هذه ليست إلا فتاتاً . لا يشعر القارىء أن دليله في الوكالة وعنها ، يقدّم له **مادة دسمة إلا بعد مرور الصفحات المائة الأولى من الكتاب حيث ندخل في خضم الخلافات الحادة التي يثيرها الموقف من جمال عبد الناصر داخل الوكالة** بل داخل الادارة الاميركية بمجملها . في آب / أغسطس ١٩٥٧ ، وقّع ايزنهاور أمراً سرياً يقضي باعتبار مصر بلداً يمكن إعطاؤه مساعدة عسكرية . لكن القيادة المصرية ترفض الشروط المرافقة لهذا العرض (مثل إسرائيل وعلى عكس العراق) . يذهب محمود فوزي للسفير الأميركي في القاهرة - كافري - ويبلغه قرار القاهرة عدم تقديم طلب معونة عسكرية مع إلحاح على المساعدات الاقتصادية . « لكن كل المفاوضات الديبلوماسية الأميركية المتعلقة بالمعونة العسكرية كانت تجري بين عبد الناصر وكرميت روزفلت مسؤول وكالة الاستخبارات الأميركية في القاهرة » . خطان يتضحان هنا . الأول - يمثله روزفلت ومايلز كوبلاند ، يطمح إلى علاقة من الدرجة الأولى ، شخصية ، حميمة ، تعاونية مع جمال عبد الناصر ويحاول ، بناء على ذلك ، البحث عن طرق تقديم معونة عسكرية يقبلها عبد الناصر . بالمقابل كان هناك تيار (هو الذي سوف ينتصر لاحقا ، ولكن بصعوبة) ، يرى في عبد الناصر مثال الزعيم الطموح المعادي لواشنطن . التنافس بين التيارين سوف يتحول إلى عراك ، والأجمل في الموضوع ، هو معرفة عبد الناصر به .

كوبلاند سوف يزعم مثلاً أن « الوكالة » كانت وراء ثورة ١٩٥٢ ، (راجع **لعبة الأمم**) وإيفلاند يؤكد أن حركة ٢٣ تموز / يوليو فاجأت كل ممثلي « الوكالة » في القاهرة ، ناهيك عن مركزها في واشنطن . كوبلاند يقول إن روزفلت دعم عبد الناصر في إقصائه لنجيب ، وإيفلاند يلمّح إلى أن مكتب « الوكالة » في القاهرة ، حاول الاستفادة لمصلحته ، لاحقاً ، من نجاح عبد الناصر . وهكذا دواليك ... وهناك في الكتاب (ص ٩٨ - ١٠٢) تفاصيل جلسة مع عبد الناصر تظهر فيها بوضوح صلابة رفض الرئيس الراحل لأي تواجد عسكري أميركي وإلى جانب ذلك مرونة فائقة في التعامل مع مجموعة من الأميركيين المعجبين بمخاطبهم ، المتنافسين فيما بينهم . ومن أطرف الأمور ، من وجهة نظر تاريخية ، حماس « الوكالة » لإهداء عبد الناصر ما سيصبح لاحقاً « صوت العرب » ...

○ **لكن دور كاتبنا كان هامشياً في العراق وثانوياً في مصر ولن يكون أساسياً إلا في سوريا ولبنان** . يبدو هنا أن « الوكالة » كانت تعتقد بالفعل بإمكانية إستيلاء الشيوعيين على الحكم في سوريا . وفي تضاعيف الكتاب يظهر بوضوح أن عبد الناصر كان يميل إلى هذا الاعتقاد ، أو على الأقل ، إلى جعل الأميركيين يعتقدون ذلك . يضع إيفلاند نفسه في علاقة مباشرة مع سفيري تركيا وبغداد في العاصمة السورية وينتهي معهما إلى الاعتقاد بضرورة فتح باب على البعثيين ، كتيار شعبي مناهض للشيوعية . هنا أيضاً ، نشب خلاف داخلي كبير ، فالسفير الأميركي في دمشق يعتبر ذلك مخاطرة كبيرة ويفضّل دعم الزعماء التقليديين ، بينما يسعى إيفلاند لمزيد من التعاون مع الأطراف الوطنية غير الشيوعية . وعقّد هذا الخلاف ، صراع حاد بين الحلفاء الغربيين . وقد أدى كل ذلك على حد قوله (ص ١٥١) إلى « إننا في نهاية ١٩٥٥ كنا نسجّل خسارة تلو الأخرى ، كما فقدنا آخر فرصة لمنع نشوب حرب في المنطقة » . واستمر التدهور مستمراً سنة ١٩٥٦ .

في المقابل كان البريطانيون حاسمين فيما يريدون : عزل عبد الناصر داخل مصر ، وإسقاط النظام السعودي الذي تجاسر بتأييده ضد العراق . ولخصّ أحد مساعدي إيدن الوضع كالتالي : « إن المال الذي تدفعه الولايات المتحدة للملك سعود ، يموّل محاولة عبد الناصر وضع اليد على سوريا » . لذا ، فخلال الأسابيع الأولى من ١٩٥٦ ، سوف نرى لندن تبادر إلى الدعوة للقاء بريطاني ـ أميركي ، يقول فيه مساعد آخر لإيدن (جورج كندي يونغ) : « إن مصر والسعودية وسوريا تهدد مستقبل بريطانيا . وعلينا القيام بتخريب حكوماتها أو بتدبير إنقلابات ضدها .... إن الأولوية يجب أن تعطى لسوريا .. وبريطانيا مستعدة لخوض معركتها الأخيرة » .ويفصّل يونغ المشروع كالتالي (نحن في ربيع ١٩٥٦) : « تركيا تقوم باستفزازات حدودية ، العراق يحرك قبائل الصحراء، ويقوم الحزب القومي السوري بعمليات عبور للحدود إنطلاقاً من لبنان بحيث تنشأ الفوضى في سوريا ويصبح تدخل الجيش العراقي فيها ممكناً » (ص ١٧٠) .

لكن واشنطن لا تدخل مباشرة في هذا المخطط ، فلها مشاريعها . إيفلاند يستقر إذن في فندق أمية حيث يبدأ إتصالاته الذاتية ، وهذه تتركز بسرعة على ميخائيل إليان ، السياسي النشط ، المرتبط بالعراق . وبينما يسعى صاحبنا إلى التأثير على مجرى الأحداث في سوريا ، إذا به يلتقي الشيشكلي صدفة في شتوره ، وهو مرشح آخر لقيادة العمليات في سوريا ، وله من يدعمه . وفي سنة ١٩٥٦ يأتي الأمر واضحاً من واشنطن بأن الولايات المتحدة لم تعد تطيق هذه الفوضى بين الحلفاء الغربيين وبأن على بريطانيا التوقف عن الأعمال السرية في سوريا وعن محاولة الاطاحة بالأسرة المالكة السعودية . وفي مقابل مبادرة بريطانية ـ هاشمية على جميع الجبهات العربية ، نرى جون فوستر دالاس يقول بحزم : « إن أي نجاح في سوريا لن يكفي للتعويض عن خسارة السعودية » . (ص ١٨١) . تبدلت المعايير لحساب الأولويات فأصبح النفط محورياً ، وتبدل اللاعبون في حساب الأهمية ، فأصبحت واشنطن متحررة من نظرة الدليل البريطاني المدّعي المعرفة للمنطقة . ويذهب إيفلاند إلى حد القول أن « الوكالة » أضطرت لاحقاً للقبول بعملية بريطانية ـ أميركية مشتركة في سوريا لهدف واحد هو منع المخابرات البريطانية من تنفيذ مشروع مدبّر لاغتيال عبد الناصر (ص ١٨٢) . ولم يكن الرئيس المصري وحيداً في محاولة استخدام العلاقات مع واشنطن للتخلص من بريطانيا ، فهذا علي أبو نوار ، رجل الأردن القوي ذلك العام ، يسعى للحصول على أعتدة أميركية لكسر الاحتكار البريطاني في مجال تموين الأردن بالسلاح .

بعدها تتشوش الصورة كثيراً إلا من عنصر واحد : سوريا تبدو مفقودة لو تركت لنفسها ومقبلة على السقوط تحت أحد نفوذين : العراق من الشرق أو مصر من الغرب . وتبدو « الوكالة » ومعها الديبلوماسيات الغربية لاهثة وراء الأحداث المتسارعة . إلا أن تحولاً ضد عبد الناصر يبدو واضحاً خلال صيف ١٩٥٦ ويعبّر كيم روزفلت ، المتهم « بالناصرية » في الوكالة عن هذا التحول بدفاعه الجديد عن حلف عراقي - سوري - سعودي - أردني لمواجهة عبد الناصر بينما كان فوستر دالاس شخصياً معجباً (على ما يبدو) بالمشروع البريطاني لاغتيال الرئيس المصري . في هذا الوقت كان إيفلاند نفسه يدبّر الانقلاب في سوريا . ولكن أمره سيفتضح ، ولو أنه استطاع مغادرة سوريا قبل ذلك نحو لبنان .

من فشل إلى فشل : في سوريا مجدداً ، إنقلاب ثمنه غال بالدولار إنما دون نتيجة ، وفي لبنان تبدأ ما يسمى بخفر أحداث ١٩٥٨ ، أي حرب أهلية مصغّرة . مشاركة « الوكالة » من خلال إيفلاند وغيره نشطة سلاحاً ، ودولارات لتزوير الانتخابات ، ومشورة مستمرة لأصدقاء الغرب . ويرى الكاتب ، بقدر من الاقناع ، أن مبدأ ايزنهاور الذي أعلن عنه في مطلع ١٩٥٧ ، مات في السنة اللاحقة في لبنان . وفجأة ، يظهر فشل جديد أخطر على المدى الطويل : لم يكن في « الوكالة » تقرير واحد يتنبأ بإمكانية حدوث إنقلاب في العراق . ولكن الانقلاب حصل ، وكان حاسماً في مسار هذا البلد والمنطقة .

○ **يغادر إيفلاند « الوكالة » سنة ١٩٥٩ غير أنه يسمح لنفسه بكتابة فصلين نهائيين . الأول عن مرحلة طويلة من ١٩٥٩ إلى ١٩٧٤ ، يضع الكاتب نفسه فيها في موقع المراقب الخارجي** . لذا تنحدر نوعية المعلومات التي يقدّمها . لكنه يعطي بعض الاشارات المفيدة حول إنخراط « الوكالة » في عملية بناء المخابرات الاسرائيلية (الموساد) بدءاً من ١٩٥٨ ، وحول عدم وجود أي تقرير مسبق في « الوكالة » عن إمكانية إنقلاب في ليبيا . وعن حرب ١٩٦٧ ، يحدّد إيفلاند الموقف الأميركي منها كالتالي : « أبلغ الرئيس جونسون السفير الاسرائيلي أن الولايات المتحدة تفضّل أن تسعى إسرائيل إلى تخفيف حدة الأزمة ، لكنها لن تتدخل لمنع هجوم إسرائيلي على مصر ». ويعطي الكاتب تفسيراً جريئاً لحادثة الباخرة « ليبرتي » الأمريكية التي أغرقها الاسرائيليون خلال الحرب . تقول الرواية الرسمية إنها كانت نتيجة خطأ فني . أما إيفلاند فيجزم أن موشيه دايان قد أمر طياريه بقصفها مباشرة لأنها كانت ستعلم واشنطن بادىء ذي بدء بالهجوم كما أن باخرة نووية كانت ترافقها لردع إسرائيل والاتحاد السوفياتي معاً عن اللجوء لأسلحة ذرية .

الفصل الأخير عن الحرب في لبنان ، وهو مليء بالجنوح العاطفي نحو بلد ينهدم . ويرى إيفلاند « أنها باستعمالها لبنان كقاعدة للتدخل السري في دول المنطقة ، هدمت « الوكالة » إستقرار هذا البلد وحملت الدول المجاورة على الاحاطة بحكومته » .

○ **ليس إيفلاند مراقباً من الطراز الأول** . فهو في حياته العملية في « الوكالة » لم يتسلّم دوراً قيادياً تنفيذياً إلا لفترة محدودة ولمهمة محددة ، في غفلة من الزمن ، كما لم يكن المرشح الوحيد لتأدية أية مهمة من المهمات التي أوكلت إليه . لذا فإننا أمام شخص بالنهاية ثانوي ، لا يعرف إجمالاً إلّا الفتات . وإيفلاند من جانب آخر ليس مختصاً بسياسة المنطقة، ولهذا نسي أموراً وغابت عنه أخرى وأخطأ في ثالثة . فهو يعلمنا مثلاً أن الملك سعود أقصي عن العرش سنة ١٩٥٨ (بدلاً من ١٩٦٤) (ص ٣٠٤) ، بينما يتحدّث (ص ٥١) عن محادثات الملك سعود سنة ١٩٣٩ مع شركات النفط والصحيح أن أباه كان آنذاك ملكاً . وهو على الأرجح ، يعطي أهمية تفوق الواقع لدور حسن التهامي

في المرحلة الأولى من ثورة ١٩٥٢ ، ويخطىء في قوله أن الانسحاب من جامعة الدول العربية لم يكن قانونياً أمراً ممكناً (ص ١٠٨) . ويقول الكاتب عن خالد بكداش (ص ١٣٠) أنه أكثر ميلاً للأورو ـ شيوعية المعاصرة منه إلى الانحياز للاتحاد السوفياتي ، وهي مقولة على الأقل قابلة للجدل . وهو يصور الحملة الدعاوية المصرية على الغرب سنة ١٩٥٦ كمجردّ « هستيريا » مغفلاً دورها التعبوي الرفيع والفعال . وفي ص ٣٠٠ يضع الهند بدلاً من الصين في قائمة أعضاء مجلس الأمن الدائمين . كما أن تصويره للواء فؤاد شهاب سنة ١٩٥٨ ولأهدافه لا يبدو واضحاً تماما .

ولكن هذه الفتات ، ولو أنها تصلنا عن يد مراقب ثانوي وغير مطّلع ، مهمة للغاية لفهم أفضل لمرحلة الخمسينات من هذا القرن . ومن أولى الأمور فائدة عنده المعلومات ، وهي تفصيلية حين يحضر الكاتب إجتماعاً (وغامضة حين يغيب عن آخر) حول الخلافات الحادة بين بريطانيا والولايات المتحدة على النفوذ وحول تحديد الوسائل الكفيلة بإبقاء المنطقة « غربية » . كما في الكتاب معلومات مهمة عن أشكال التعامل مع الولايات المتحدة لا بل مع « الوكالة » ، كما مارسها القادة العرب في تلك المرحلة ، من محاولة الحد من نفوذها إلى مجرد العمالة الشخصية لها . ولكن أفضل ما في الكتاب **المعلومات الجديدة ، الحيّة ، المدعّمة بالأسماء والأرقام** (وقد تحاشينا نشر الأولى وتناسينا الثانية) ، عن مشاريع الانقلابات ، وعن التدخل الغربي المستمر في الشؤون اللبنانية والسورية بين ١٩٥٦ و١٩٥٨ .

ويبقى تساؤل يصعب تجنبه . لا يتحدث الكاتب إلا عن الفشل : في مصر ، في سوريا ، في العراق ، في لبنان ، في ليبيا الخ ... تبدو « الوكالة » منقسمة على ذاتها ، متخبطة بين أولوياتها المتناقضة ، تتصارع مع أجهزة حليفة ، لا تقدر على التنبؤ بأي حدث مهم ، تفشل في جمع المعلومات ولا تنجح في العمليات السرية . لننظر إلى المنطقة اليوم ، ونسأل : **هل كان ممكنا أن يصل واقع المصالح الأمريكية إلى ما صار إليه اليوم إن كان الأمر لا يتعدى الفشل ، والخطأ والتخبط العشوائي ؟ هل الولايات المتحدة بالصورة التي يعطينا إياها الكاتب** . أم أنه أسقط فشله الشخصي كعميل على مجمل « الوكالة » ؟ وقد تكون إحدى إشارات الكاتب مفيدة في هذا المجال . فهو يعلمنا (ص ٣٥٦) أن **كيم روزفلت** ، وهو أرفع شأنا وأطول خبرة في « الوكالة » من إيفلاند ، نشر كتابا عن الانقلاب الذي دبره شخصياً سنة ١٩٥٣ لاعادة شاه إيران إلى عرشه . وبعد أن نشرت منه مقاطع سنة ١٩٧٩ في الواشنطن بوست ، سُحب من البيع بشكل مريب . « الوكالة » ما زالت نشطة إذن ، على الأقل لتمنعنا من الحصول على « الصحون الدسمة » . في هذا المنظار ، يتحول كتاب إيفلاند من فتات إلى مشه ، يدعك تطالب بالمزيد .

ولكن الأهم من ذلك هو أن كتاب إيفلاند قد يكون ، رغم حدوده ، أحد آخر الكتب في فئته . فأمام الكونغرس الأميركي حالياً مشروع قانون يعفي « الوكالة » من ضرورة تطبيق قانون الاستعلام الحر ، الذي سمح لعدد من المواطنين والصحفيين بالاطلاع على وثائق سرية تهمهم. وهناك مشروع قانون آخر يقتضي باعتبار أي إعلان لموظف في «الوكالة»، يعمل فيها أم غادرها، عن أسماء موظفين آخرين بمثابة جريمة (كتاب إيفلاند لا يتوانى عن ذكر أي إسم مفيد) . ولكن هل يحق لنا أن نتناسى مجدداً هذا النوع من الأجهزة لمجرّد أن إطلاعنا على نشاطه ، سوف يزداد صعوبة ؟□